

الفريق الحاكم بعدها، بحيث يكون لبنان البلد الثاني بعد مصر، الذي يوقع اتفاقاً للسلام مع إسرائيل. وإلا، فله أن يوقع «اتفاقاً» دون معاهدة صلح معلنة، وأكثر من مجرد اتفاق أممي ينتهي بانسحاب عسكري إسرائيلي من أراضيه. وخلاف ذلك، ليس للبنان من مناص أن يبقى عرضة للانقسامات والتشظيَّات الطائفية والمذهبية فيه.

الأهداف الإسرائيلية من المفاوضات

انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الخلاف في وجهتي النظر الإسرائيلية (الفريق الحاكم) والأميركية (إدارة ريغان)، بشأن المبادرة الأميركية للرئيس ريغان، والتي أنتجت تجاذباً وضغوطاً متبادلة بين الطرفين، وبرزت أخيراً في صورة الخلاف حول مقدار المساعدة المالية الأميركية الممنوحة لإسرائيل، ينتظر المراقبون، بما يشبه الإجماع التام، أن تعتمد إسرائيل إلى إطالة أمد المفاوضات أكبر مدة زمنية ممكنة. لأنها بذلك تحقق هدفها الرامي إلى صرف الأنظار — كما أسلفنا — عن مصير أراضي الضفة والقطاع، إضافة إلى أنها تغرق قضية التمثيل السياسي للفلسطينيين والدور المقدر للملك حسين أن يلعبه — بالتوافق مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات والزعماء العرب — في لجة الإهمال والنسيان. وأما الخلاف المصري — الإسرائيلي بشأن نقاط الحدود المختلف عليها بين الدولتين، وبينها نقطة الحدود في طابا، فتصبح في خبر كان.

وينطلق التكتيك الإسرائيلي الهادف إلى إطالة أمد المفاوضات، من اعتبار أساس، أن الولايا المتحدة الأميركية وحدها القادرة على ممارسة الضغوط عليه، في فترة ينقسم العرب فيها على أنفسهم، وينشغلون بحروب على أطراف حدود منطقتهم العربية (كالعرب العراقية — الإيرانية والحرب الصومالية — الأثيوبية)، أو بين بعضهم البعض (الحرب في الصحراء المغربية وعلى الحدود السودانية.. الخ...) وما إلى ذلك من أمور، هي كثيرة وهماً أكثر، وليس اختلال الميزان العسكري بين العرب وإسرائيل، إلا أهون شروها، ونتيجة من نتائجها.

ولذا، يحسب التكتيك الإسرائيلي — وهو في ذلك على حق — أن عامل الوقت المنصرم يوماً بعد يوم، إنما يلعب لصالحه. فهو من جهة يرسخ الاحتلال العسكري للبنان ويحوِّله إلى أمر واقع زائداً في جدة النزاعات الطائفية وشدة الانقسامات المنطقية والجغرافية، وهو من جهة أخرى يشدّد الطوق حول خناق الإدارة الأميركية التي ستجد نفسها تقترب أكثر فأكثر من موعد الانتخابات الأميركية واستحقاقاتها الداخلية التي تشغل عادة أي رئيس أميركي، ومعه إدارته، عن الهموم الخارجية ومشاكلها.

وبذلك، ومع تقادم الوقت، يتحرّر الفريق الحاكم في إسرائيل من الضغوط الأميركية، ومن ورائها الضغوط العربية واللبنانية، ويعود إلى الإمساك بمقود الصراع العربي الإسرائيلي بين يديه من غير منازع. كما يخف بذلك احتمال الضغط الداخلي عليه من الداخل، عبر المعارضة الإسرائيلية العمالية، مع ما يمكن أن يرتبه ذلك من نتائج على توازنات القوى السياسية الموجودة في السلطة، بل وعلى بقائها فيها